

الأراء الواردة في الصفحة تعبر عن وحهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وحهة نظر الحريدة

في الأفق القسريب

شاكر النابلسي

كاتب اردني - امريكا

هذا هو السؤال المهم والذي سيبني عليه

مستقبل العرب، لم نسمع أحداً سأله

هذه الأيام. وكأن الثروة العربية الهاطلة

بغزارة على بعض العرب الأن، ضاعت

أسئلتها في خضم معمعة الإرهاب في

العراق، وفي معمعة ما يجري في الخليج

والعالم العربي من أزمات وكوارث

ومستقبل قلق ومضطرب. وفي سلسلة

المقالات التى سننشرها بهذا الخصوص

سنحاول الإجابة على هذا السؤال

أكوام الذهب

الخزائن العربية التي كانت فارغة

ومفلسة ومديونة قبل سنوات، امتلأت

هذه الأيام بأكوام الذهب. بل فاضت في

بعض الدول العربية المصدرة للنفط،

وبسهولة ومن دون عناء، ولا علم ولا

صناعة. فقد لعبت الظروف السياسية

والاقتصادية والكوارث الطبيعية كلها

مجتمعة في رفع أسعار البترول التي

تقفز كل يوم قفزات جنونية إلى الأعلى

مما يهدد الاقتصاد العالمي بالركود.

فيقدر دخل الدول العربية المصدرة

للنفط في نهاية عام ٢٠٠٥ حوالي ٥٠٠

مليار دولار حسب تقرير البنك الدّولي.

وهو رقم خيالي، ويصيب العرب بالدوار

والصداع عند سماعه. ولكنه صغير في

الوقت نفسه، قياساً إلى الديون العربية

التي بلغت عام ٢٠٠٥ حوالي ٦٠٠ مليار

دولارً، وقياساً إلى خدمة هذا الديون

التي تبلغ ٤٠ مليار دولار، وهو ما يساوي

مثلاً الدخل السنوي للكويت في ٢٠٠٥ .

وهذه الدين العربي الكبير، له مخاطره

المختلفة، منها ما ذكره جورج قرم في

كتابه (التبعية الاقتصادية: مأزق

الاستدانة في العالم الثالث في المنظار

التاريخي ١٩٨٠) وهي تثبيط الجهود

الرامية ألى تعبئة الادخار الكامن ا

وتثبيط تحسّن الانتاجية المحلية،

وحدوث التضخم، وتدنى قيمة العملة

المحلية، وتأثير ذلك في أعباء خدمة

الدين الخارجي، وعدم استقرار النظام

النقدي الدوليّ، وعودة الاستعمار كما

حصل في مصرفي ١٨٨٢ نتيجة لديون

الأغنياء الفقياء

من ناحية أخرى، يعيش الآن حوالي ٦٢

مليون عربى؛ أي ما نسبته ٢٢ ٪ من

جملة السكان على دولار واحد فقط في

اليوم. ويعيش ١٤٥ مليون عربي؛ أي

قرابة ٥٢ ٪من تعداد السكان العرب على

دخل يومي يتراوح ما بين ٢ - ٥ دولارات.

ويعيش الملايين من العرب الآخرين

تحت خط الفقر. ففي موريتانيا تعيش

نسبة ٥٧ ٪ تحت خط الفقر ، وفي اليمن

٢٧ ٪، وفي مصر ٤٤٪، وفي المغرب ١٩ ٪،

وفي الأردن ٩٠ ٪ (تقرير التنمية البشرية

لعام ٢٠٠٣، وجمعية اقتصاديي العالم

الثالث). ويعيش ٢٣ ٪ من سكان الأرض

المحتلة من الفلسطينيين تحت خط الفقر (مها عبد الهادي). ويعيش ٣٧ ٪

من أطفال العرب تحت خط الفقر

فماذا يفعل العرب بكل هذه الأطنان من

النهب التي تتكوم الآن في خزائنهم

يوماً بعد يوماً. والمرشحة لأن تزداد عماً

كانت عليه في ٢٠٠٥ ، بفضل ارتفاع سعر

برميل النفط إلى ٩٤ دولاراً. ومرشّح أن

يصل إلى ١٠٠ دولار في نهاية هذا العام،

بضضل زيادة استهلاك البترول في

(جريدة ٢٦ سبتمبر).

بين الثروة وادراك اهميتها في الوصول

الى الرقي الانساني ، وهذا ما يؤكده

التخلف آلمزمن في استثمار الموارد

الطبيعية الهائلة التي تزخر بها ارض

العراق من ثروة مائية وزراعية وحيوانية

فضلا عما تحتويه هذه الأرض من ثروة

اخرى معدنية كالكبريت والفوسفات

والحديد والالمنيوم والنحاس والزئبق

وغيرها من المعادن التي تدخل في جميع الصناعات الحديثة ثم يأتي على رأس

هـذه الشروات الخـزين النفطي الهـائل و

الذى قدرته بعض الابحاث الامريكية

اليوم بانه يضع العراق في مقدمة الدول

من ناحية الخرين الاحتياطي في العالم

وبرغم ذلك فان ما ينتجه العراق منه لا

يتعدى ١,٨ مليون برميل يوميا حسب

اخر تصريحات وزارة النفط وان اقرب

دولة الى قياس حجم احتياطه تنتج ٩

ملايين برميل يوميا وان حجم الامية

نسبة الى عدد سكان العراق يعتبر رقما

مرعبا ونسبة الفقر تصل الى حوالي ٥٥٪

عهد الخديوي اسماعيل لأوروبا.

السهل الصعب!

يتطلع العراقيون اليوم الى حياة نستطيع القول عنها انها جديدة بالنظر لكل ما طرأ على المشهد العراقي السياسي والاقتصادي بعد سقوط النظام السابق ، يتمثل هذا التجديد ببوادر امل كبيرة ينتظرها الشارع بفارغ الصبر علها نقطة بداية النهاية لمأساوية للواقع المرير لحياة المواطن العراقي بشتى مجالاتها ، تتمثل هذه البوادر بارتضاع اسعار النفط الي اعلى مستوى لها شهدها العالم يرافقه زيادة صادرات النفط العراقية شمل معظم اجزاء البلاد الشمالية منها وحتى الغربية ،في وقت قطع المالكي بعهد نهاية مـؤتمـر اسطنبول لدول جوار العراق الوعد للجارة تركيا بالقضاء على جميع نشاطات حزب العمال الكردستاني اضافة الى اعلان المالكي لعام ٢٠٠٨ بانه عام الاعمار والخدمات وسط تكهنات البعض بان الميزانية العراقية لعام ٢٠٠٨ سوف تبلغ (٤٢) مليار دولار امـريكي. احـداث واخبـار تطرأ على الساحة العراقية يتأمل منها الناظر والمراقب خيرا بل خيرا كثيرا اشبه بالنقلة الجذرية في حياة المواطن العراقى.

كل هـذا حـدث وجـرى ولانـدري لعل القـادم افضل واكثر ، ولايخفى علينا التحسن الواضح على المستوى الامنى في الشارع العراقى متمثلا بانخفاض الانفجارات والاغتيالات وسيطرة القوات العراقية نوعا ما على زمام الامور.

ويبقى السؤال هنا هل ان هذه التغييرات ستنعكس على حياة واوضاع العراقيين ؟ نقول وبرغم كل ما لحق بنا من اذى واستغلال وظلم وتهجيــر و... و... الخ (نحن كمواطنين عراقيين) معك يا حكومتنا برغم الخلافات الحاصلة داخلك التي لا نرى لها أي مبرر وطنى انما هي خلافات شخصية غالبا ومذهبية لاتدر بمصلحة المواطن العراقي شيئا الا الاذى

ونقول ايضا في هذا الوقت وفي هذه الظروف وبعد طول هذه المدة من تغيير النظام ويعد كل ما تطرقنا اليه سالفا نقول اما آن الاوان للعراقي ان يبحث عن نفسه داخل وطنه واهله وناسه في وقت احس انه لايملك من هويته وعراقيته الا ماهو مكتوب على الورق، وماهو اقسى واوقع على النفس الما وشدة اكثر من البحث عن الهوية العراقية خارج العراق التي ومع شديد الاسف باتت

نقول هذا الكلام والعبرة في عيوننا فهذا العراقي الذي عرف بانه سيد قومه يتعرض لما هوحاصل له الأن في البلدان العربية والاوروبية ، لانريد الاطالة في هذا الموضوع لانه بحق موجع ومؤلم .

ماجری قد جری بقصد او من دون قصد بتخطيط كان او من دون تخطيط وهانحن اليوم نتطلع للبناء الحقيقى للعراق والعراقيين وهذا البناء لا يتحقق الا اذا مابدأ من النفس والذات ومن ثم الى ماهو اكبر وابعد من ذلك . والقادم هو من سيؤكد اوينفى ما نوعد به وما نتطلع اليه .

الصين والهند، وهما أكبر دولتين في العالم تضمان أكبر عدد من السكان المستهلكين للبترول، وخاصة الصين التي أتاح لها اقتصادها النامي بسرعة مذهلة، الرقى في حياتها ومعاشها. وعنوان هذا الرقي ازدياد استهلاك

أعاصيرالذهب

حدثت بعد حرب ١٩٧٣ طفرة مماثلة للطفرة النفطية التى تعيشها المنطقة العربية الآن. وإن كانت تلك الطفرة أقل حجماً وأقل مالاً من هذه الطفرة، حيث لم يتجاوز سعر برميل البترول ٣٥ دولاراً في أغلب الأحوال. وبـرغم ذلك، كانت تلك الطفرة المفاجئة إرباكا ماليا واجتماعيا كبيرا للحكومات والشعوب العربية عموماً، التي كانت غير مستعدة لتلقى كل تلك الأموال فجأة. حتى أن كثيراً من النقاد العرب اعتبرها "لعنةً مستترة". ولكن سعدِ الدين ابراهيم اعتبر هذا نقداً قاسياً. فالدول العربية النفطية انجزت مشاريع كثيرة، منها هياكل مـؤسسات كبـرى، والتـوسع في التعليم وبسرامج التسأمين الصحي والاجتماعي.. الخ. (سعد الدين ابراهيم

وآخرون، عرب بلا نفط، ١٩٨٦). فصحيح أن بعض الدول العربية استثمرت جزءاً من هذا المال في بناء البنية التحتية لمجتمعاتها، من فتح طرق، وإقامة شبكة اتصالات دولية، وفتح المسزيد من المسدارس والجسامعات والمستشفيات. وكذلك بناء مدن صناعية، وتوطين البادية، والاهتمام بالزراعة، وتسليف المبالغ الطائلة للمزارعين لتطويرها وازدهارها.. الخ. ولكن عرس النهب هذا ، لم يستمر غير سنوات محدودة. فمع قيام الثورة الإيرانية ٩٧٩ ، وقيام الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) وتكاليفها الباهظة (٥٠٠ مليار دولار تقريباً)، ومع انخفاض أسعار البترول إلى عشرة دولارات للبرميل، بدأ الدخل العربي ينخفض. وبدأتٍ موجةٍ الطفرة النفطية تتلاشى شيئاً فشيئاً وترك هذا الإعصار المالي نتائج سلبية،

كان أبرزها: ١- أن هذه الثروة التي هبطت فجأة على العرب، لم تُستثمر قي بناء الإنسان من الداخل، وإنما اكتفت بالبناء والزخرفة الخارجية. فمثلاً استبدل العربي وخاصة في دول الخليج سيارته اليابانية الصغيرة القديمة بسيارة أمريكية فخمة. ولكنه في الوقت نفسه لم يغيرً من سلوكه في قيادة السيارة. فكان لا

يحترم إشارات المرور، ولا يقف لمرور المشاة، ولا يراعي عدم إلقاء النفايات في الطريق، ويسير في الأتجاه المعاكس، ولا يسمح لزوجته أن تجلس إلى جانبه.. الخ. لقد بقى سلوك ما قبل الطفرة هو السلوك ذاتّه في أثناء الطفرة وما بعدها. فإذا لم يستطع التغير الاقتصادي والاقتصاد المزدهر تطوير القيم الحضارية عامة، فسيكون شأنه كالورم الخبيث الذي نحسبه شحماً، كما قال المتنبي . فالإنسان هو الرأسمال الأول للإنماء وآلته وغايته. والعالم العربي هو عالم الإنسان على الصعيد العددي. وهو عالم الإنسان على الصعيد النوعي من حيث قابلية الإنسان فيه للتطور والتطوير (حسن صعب، المقاربة المستقبلية للإنماء العربى، ١٩٧٩). وطاقات البشرك أي مجتمع هي المورد الأول والأهم. وتنمية الطاقآت البشرية لسكان المجتمع والاستضادة منها بكضاءة في جميع نواحي النشاط في المجتمع هي محور التنميَّة الأساسي. فالتنميَّة هيَّ تنمية البشر، وليست إقامة مشاريع فقط (نادر

مساذا يفعل العسرب بكل هسذا السذهب؟!

الفرجاني، هدر الامكانية، ١٩٨٠). ٢- لم يتم اهتمام كاف بالتعليم في العالم العربي. فالصرف على الأمن المحلى مثلاً يفوق الصرف على التعليم والثقافة. بل تعتبر ميزانيات الأمن من الأسرار العليا، لذلك قد لا تخضع لمراقبة ومحاسبة البرلمان أو مجلس الشُّعب أو المجلس الوطني. ويلعب الأمن الدور الأساسي في هذه المرحلة (مرحلة الأمنوقراطية). ويختلف عن مرحلة عودة الاستبداد وتجديده من خلال الانقلابات. ففي تلك المرحلة يكون دور الأمن مساعداً في تثبيت دعائم الحكم ، وأن يجنبه التآمر الداخلي والخارجي. (حيدر علي، الدور التستقبلي

للأمنوقراطية).

٣- لم يتم تطوير مناهج التعليم، بل يقيت معظمها على حالها. تُلقن ولا تعلم، وتحفظ ولا تُفَهم، وتُكرر ولا تُقدِّم، وتجتر ولا تهضم. فلم يتم التوسع والتحديث بتدريس اللغات الأجنبية المهمة في هذا العصر. كما لم يتم تدريس الفلسفة والتصوف في المرحلة الثانوية. ولم يتم التوسع والتركيز على الفنون والارتضاء بالنوق الفني. وما تغير في التعليم العربي، هو أن الطلاب أصبحوا يجلسون على مقاعد مريحة، وبغرف مكيفة بدلاً من الجلوس على الحصير كما في (الكتاتيب) وفي غرف مسقوفة بالجريد. كما أن الكتب

المدرسية التي كانت تطبع على ورق أصفر خشن أشبه بورق الجرائد، أصبحت تُطبع على ورق فاخر لماع ومصقول وبالألوان. لقد كان تطوير التعليم ضرورياً لسد حاجات السوق العربية من العمالة، وخاصة التعليم الفني. فبرغِم قدم هذا التعليم في دول الخليج مثلاً، حيث بدأ مبكراً في الكويت ١٩٥٤، إلا أن الإقبالِ على التعليم الفني كان وما زال ضعيفاً. وما زال الخليجيونَ والعرب عامة، ينظرون إلى التعليم الفنى نظرة دونية، ويرفضونه اجتماعياً. (محمد الرميحي، البترول والتغير الأجَتماعي في الخليِّج العربِي، ١٩٨٤). لقد فرطنا في تعلم الحرف والمهن، وأقبلنا على تعليم وتخريج أهل النظر، وهو نكسة ورجوع إلى عهد الأغريق قبل آلاف السنين، حين كانوا يحتـرمـون الـشعـراء ورجـال القلـم، ويحتقرون من يعمل بيديه. لقد تركناً التكنولوجيا إلى مجرد السرد والمعادلات، وتـركنـا العمل إلى النظـر، وتركنا التدريب إلى المؤهلات الدراسية. وإذا كان التعليم عند سوانا وسيلة إلى حياة أحسن، فهو عندنا ترف ذهني

أبو النجا، عروبتنا سنة ٢٠٠٠، ١٩٨٣). وما زال التعليم العربي العاقر، يقذف سنوياً بآلاف الخرجين العاطلين عن العمل، الدين لا مكان لهم في سوق العمل العربية. وهم بذلك أشبه بطيور خشبية، لا تقدر على الطيران، كما وصفناهم في كتابنا (الطائر الخشبي: شهادات في سقوط التربية والتعليم، ١٩٨٨). ومثل هذا التعليم، يساهم مساهمة رئيسية في ارتضاع معدلات البطالة في العالم العربي، في الحاضر والمستقبل. ويبقى التعليم وحده هـو القادر على الإجابة على سؤال المستقبل العربي فيما يتعلق بحيازة التكنولوجيا، أو مجرد شرائها، كأي سلعة أخرى. لقد أصبح من الضروري الآن الإجابة على السؤال الصعب: كيف نتعلم أن نتعلم؟

يساعد على التفيهق والشقشقة (سيدّ

٤- ما زال العالم العربي منذ الطفرة الأولي ١٩٧٣ وحتى الآن، يعاني مشكلة الأمية. فبرغم ما حققته الدول العربية في مكافحة الأمية، فإن معدل الأمية لا يزال أعلى من المتوسط العالمي، وأعلى حتى من متوسط الدول النامية. فهناك ما يزيد على ٦٠ مليون عربي أمى، كمـا أن هنــاك حــوالـى ٩ ملايينَ طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي (تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ،

٥- بين تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ أن نحو ٣٠٪ من الأطفال في الفئة العمرية الموازية للمرحلة الابتدائية خارج جدران المدرسة في الوطن العربى . ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة عام ٢٠٢٥ إلى ٥٠ ٪ ، عدا عن النسب العالية التي سوف تتسرب من مراحِل التعليم المختلفة، وترتد إلى الأمية في كثير من الأحيان. حيث بلغت نسبة المتسربين عام ١٩٨٥ - ١٩٨٧ نحو ٢٧ ٪ من تلاميذ المرحلة الاستدائسة في البلاد العربية. ومن المتوقع ان تصل هذه النسبة إلى ٥٠ ٪ عام ٢٠١٠ .

٦- ضعف الانتاج العلمي. فهناك تقارير تشير إلى أن عدد النشرات العلمية في الوطن العربي تصل إلى حوالي ١٥ نشرة لكل مواطن. في حين أن عدد النشرات العلمية لكل مواطن في أمريكا ١٠٢٠ نشرة، وفي فرنسا ٤٥٠ نشرة، وفي البرازيل ١٨، وفي الهند ١٦ نشرة لكل مواطن. أما عدد الجامعات في العالم العربي فيبلغ حوالي ٢٠٠ جامعة، إضافة الى المعاهد ومراكّز البحوث، ويعمل بها حوالي ٥٠ ألف أستاذ أو عالم متخصص. وتدل أرقام اليونسكو على أن إنتاج الباحثين العرب قياساً إلى عددهم الرسمي يبلغ أقل من ١٠ ؟من المعدل الدولي. ٧- في تقرير لجريدة "الوطن" السعودية

(۲۰۰۲/۷/۲۱) كشفت المعلومات عن ازدياد أهمية تقنية المعلومات والاتصالات في اقتصاد القرن الـ ٢١ القائم على المعرفة. وتمتلك هذه التقنية قدرة هائلة على التوحيد أو التضريق في آن واحد. وناحية التضريق هذه هي ما يطلق عليها "الفجوة الرقمية " وهو مصطلح يُشير إلى الدلالة على الضروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها.

ويذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية

لعام ٢٠٠٢ الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الفجوة الرقمية لا يمكن تجاهلها، إلا أنها ليست مشكلة تقنية في المقام الأول. فالتقنية كانت وستظل منتجا اجتماعياً. وقد جاءت المعلومات والاتصالات بمثابة تأكيد حاسم لهذا الرأي. وبقدر ما يحتاج تضييق الفجوة بين الإقليم العربي وأقاليم العالم الأخرى إلى توافر الوسائل الفنية ،بقدر ما يحتاج إلى نوع من الابتكار الاجتماعي، أو ابتكار ما بعد التقنية إن جاز القولّ. لقد تناولت دراسات عديدة سابقة الفجوة الرقمية بين أقاليم العالم المختلفة، ويتم التعبير عنها بمجموعة من التوزيعات الإحصائية لعدد من المؤشرات من قبيل: عدد الهواتف الثابتة، وعدد الحواسيب الشخصية، وعدد مواقع الإنترنت ومستخدميها منسوبة إلى أجمالي عدد السكان . وكما هو متوقع، يأتي الإقليم العربى ضمن الشرائح الدنيا لهذه التوزيعات الإحصائية. يكفى مثالاً هنا، فيما يخص الإنترنت. فنصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت يبلغ ٥, ١٠٪ قي حين تبلغ نسبة العِرب إلى إجمالي سكان العالم ٥ ؟ تقريباً. و تأتي المنطقة العربية في موضع لا بأس به فيما يخص نسبة الهواتف الثابتة، وعدد الحواسيب الشخصية إلى إجمالي عدد السكان، إلا أنها تأتى في ذيل القائمة فيما يخص عدد مواقع الإنترنت، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت. وبصورة عامة يمكن القول إن المؤشرين الأخيرين أكثر دلالة على مستوى التنمية المعلوماتية حيث يعبران بصورة أدق عن مدى تجاوب المجتمع مع تقنيات المعلومات والاتصال. وهناك شواهد عديدة تدل على وجود هذه الفجوة الرقمية، وتعمل على اتساعها داخل القطر العربي الواحد منها: عامل اللغة ، وغياب بـرامّج التعليم التصحيحي ، وإعادة تأهيل الكبار، والعامل الثقاف فيما يخص علاقة الرجل بالمرأة. (للبحث صلة).



اخذ الخيار الديمقراطي المساحة الاوسع في التداول والتردد على سمع المواطن العراقى لاقتاعه بانه الخيار الاكثر ضمانا لتغيير واقعه الذي يشير بلا لبس الى استلابه بغض النظر عن موقع هذا المواطن على الخريطة الاجتماعية، فالاحداث التي رافقت مسيرة حركته التاريخية منذ أن ارتسمت صورة الدولة الحديثة مع بدايات العقد الثاني من لقرن الماضي وضعته دائما على هأمش نتائجها حتى غارت تطلعاته الانسانية وبدا وكأنه غير عابيء عما تمارسه السلطة التي تحكمه ما دامت تترك له مجالا آمنا للحياة وفق ما ترسمه من خطوط عليه ان لايتخطى حدودها او معارضتها وان فعل ستكون حياته مهددة بالخطر .. وبرغم ذلك فان حتمية تشابك المصالح وما تمتعت به ارضه من

وان هناك ما يقارب ٦٠٪ من البطالة ثروات اتجهت لها انظار و ارادات الحراك وان اكثر من ٧٠٪ من ارضه الصالحة الكوني فرضت نوعاً من التجديد في للزراعة غير مستثمر وانه يعانى شحة انماط العلاقات التي ادت الى خلخلة مياه الشرب وتخلف مرافقه السياحية نظام السيطرة على حركة المجتمع مما وتدنى مستوى الصناعة والتعليم اضطرت الى اعطائه بعض التنازلات والصحة خدمات والصرف الصحى وازمة التي جعلته يعي اهميته في حسابات السكن والنقل وتخلف الطرق الخارجية النظّام الذي يقود نشاطه .. غير ان هذا وقلة المطارات ورداءة النقل النَّهري !! الوعى سرعان ما تم احتواؤه وتحديد مساراته لتصبح الهوة واسعة وعميقة

وهل ان الديمقراطية حل امثل لمشكلة

المواطن العراقي؟

ان اقرب ما يقودنا الى اجابة مقنعة لهذا التساؤل هو قراءة متواضعة لانواع واشكال الانظمة السياسية التي تصدت الى ادارة المجتمع مند الدخول البريطاني حتى الدّخول الامريكي واذا ما جزأنا هذه الفترة الى مراحل سنجد ان الأولى افترضت ربطا ستراتيجيا لمتطلبات التقدم الحضاري الذي كانت تسير عليه بريطانيا العظملي مما استدعى تبعية مباشرة لأرادتها من الناحية السياسية ولاقتصادية وان اي جهد لا يشكل خطوة باتجاه مصالحها يواجه بالاهمال، و ما فعله سياسيو هذه البريطاني... والثانية مرحلة تموز الانعتاق والثورة والتهيؤ والاستعداد للانطلاق ورسم خرائط المشاريع وملامح الهوية الوطنية واتجاه الامال نحو

التحول الى الحكم المدنى والتطلع الى

افاق الادارة الحديثة الا ان عام ١٩٦٣ كان كأبحا ومنعطفا نحو قيم البداوة والاستئثار بالسلطة وقيام دولة العشيرة ثم العائلة ثم الحاكم المطلق الطامح الى بناء المجد الشخصى وتسخير كلّ الامكانات المتاحة لتنفيذ هذا المجد.

ان النكوص الحضاري الذي مثلته فترة التسعينيات يمثل بداية التخندق والتمترس لمواجهة انهيار مؤكد تتجه اليه دولة نخرت اوتادها وتآكلت اسسها حتى اذا الطوفان طاح باهله تمزقت اوصاله وامتدت اكف المتربصين تنهش بمخالبها فتناثرت الدماء وتحجرت القلوب وتشظت الهوية وتغربت المدن والقرى والحارات ونجا من خف حمله وامتلأت الدنيا بالشتات من ابناء الوطن

الخيار الديمقراطي المطروح برغم كونه الطريق الوحيد للنهوض من الكبوة الا انه يشكل تحديا في غاية الخطورة لانه سيفتح الافاق واسعة لاستداراج الوعي المخبوء والمكبوت في ثنايا الحركة التاريخية لاشكال ومكونات المجتمع التي ستجد انها في مواجهة بعضها البعض في عملية صراع لاثبات وجودها الندي يجب ان يقف كَحقيقة واقعة وجادة في رسم خارطة الطريق الجديدة لبناء المجتمع الحديث .. لكن ادوات الديمقراطية غير كافية لضمان استمرار التعايش بين هذه المختلفات لأنها ادوات

وانسيابية تطبيق القوانين وفاعليتها استقلال المؤسسات المدنية والادارات اللامركزية والفصل بين السلطات حكم ارادة الاغلبية واحترام رأي المعارضة والمساواة بين الرجل والمرأة وصيانة حقوق الانسان وفاعلية منظمات المجتمع المدني والرفاه الاجتماعي الذي . يضمنه البرنامج السياسي المتفق مع روحية القانون الأساس الذي اتفقت على صياغته واقراره عموم الجماهير وتداول السلطة ، ولاجل الامساك بقوة بالديمقراطية لانطلاقتنا ستكون القوى ذات التوجه الثوري رائدة النضال في سبيل التمسك بهذا الخيار وهذه الشورية تعنى بدءا جعل اولويات الانطلاق حالة واقعة ومفروضة لاجل ان تكون الخطوات اللاحقة اكثر جدية واكثر ضمانا لاستمرار النهج الديمقراطي ومن اهم هذه الاولويات هو

طارئة غير اصيلة ممكن الانقضاض

عليها بمجرد ان تزال دواعي حضورها.

وتعنى الديمقراطية حسبما معمول بها

في الدُّول المتحضرة حرية الرأي والتعبير

الانتخابات وهيئة النزاهة . ان مشروع المصالحة الوطنية الذي تعمل عليه حكومة الوحدة الوطنية هو بداية حسنة في الطريق نحو ارساء وضمان استمرارية الحكم الديمقراطي في العراق الا انها تسير على ركام تاريخي يستقرعلى ارض رخوة بين فرقاء متوجسين وبعيدين جدا عن جدية التعامل وفق ثقافة الاختلاف ، لكنها ممارسة حتمية ضمن الخيارات القسرية فلا عـودة اذن نحـو الاستحـواذ تحديد الصداقات وتقنينها مع القوى فالديمقراطية بحاجة الى الجميع لانها الاقليمية ومراكز القوى العالمية بما امل الجميع وحماية قواعدها مهمة ينسجم والحصول على استقلالية القرار السياسي وتجميد او ايقاف يجب ان يبادر بها من وضعت بيده مصائر المستلبين الذين وضعوا حجر التعاون المشروط بدعوى رد العرفان او الاساس للبناء الديمقراطي بخروجهم تطابق التوجه الايديولوجي او المليوني معلنين الحرية. العقائدي والانفتاح تماما نحو

الجماهير بكافة طبقاتها ومحاولة رفع شأنهما من خلال توعيتها والتعريف بحقوقها والطريقة التي يجب ان تتبعها في الحصول عليها من دون ان يؤدي ذلك الى هدر في الطاقات او التفريط بالوحدة الاجتماعية المطلوبة وتنمية الروح الجمعية ومن ثم الوصول الي تحقيق الهوية والاعتزاز بها ، ومنها ايضا التركيز على مهنية الجيش وادارته المدنية وابعاده عن التحـزب وكـذلك الجهاز البوليسي والمخابراتي وارساء وتقوية واستقلال المؤسسات الدستورية كالمحكمة الاتحادية ومضوضية